International Academic Journal in Educational and Psychological Sciences

المجلة الأكاديمية العالمية في العلوم التربوية والنفسية

Website: http://iajour.com/index.php/eps

ISSN: 2708-7255

المسار السوسيو والسيكو-نمائي للسلوك المنحرف

ذة. نجاة باسو [1], ذ. حمزة شينبو [2]

[1] أستاذة سوسيولوجيا التربية بجامعة محمد الخامس، كلية علوم التربية

[2] أستاذ علم النفس الاكلينيكي النمائي بجامعة محمد الخامس- كلية علوم التربية بالرباط

dr.hamzachainabou17@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 2023/7/23 **تاريخ نشر البحث: 2023/9/3**

الملخص:

تسعى مقالتنا الموسومة بـــ: «المسار السوسيو والسيكو-نمائي للسلوك المنحرف» إلى إضاءة زاوية أساسية في مجال علم الجريمة النمائي (Criminologie Développementale)، ويتعلق الأمر بنشأة تيمة جديدة تحلل متلازمة الانحراف (syndrome de la conduite déviante) ومسار تطورها. فالمتتبع للأدبيات المتراكمة في هذا الموضوع يلاحظ أن تحليل وفهم الجريمة انطلق من نظرية الحتمية مرورا بنظرية الإختيار وصولا إلى نظرية الفوضى. ويمكن القول في البداية أن الأبحاث في مجال الجريمة سيطرت عليها التفسيرات الحتمية، ثم بعد أعمال "لومبروزو" ستظهر نظريات انبنت على الاختيار والعقلانية واتخاذ القرار، لكن هذه الأعمال ستصل إلى نوع من الاكتمال إلى حد ما مع تشكل البراديغم النمائي. لقد ساهم هذا الإنتقال في إرساء دعائم براديغم نمائي تفسيري وتطبيقي يقارب السلوك المنحرف.

الكلمات المفتاحية: سلوك الانحراف، الحتمية، البراديغم النمائي، الإختيار والعقلانية، الفوضى، المسار، التنظيم الذاتي.

المقدمة

تعتبر الجريمة موضوعا ساهمت مدارس العلوم الانسانية بمختلف توجهاتها في بلورة فرضيات مفسرة لها، ومما لا شك فيه أن مقاربتها قد قطعت مراحل مهمة. فمنذ صدور كتاب «هيغو منستريبرغ Hugo Münsterberg» سنة 1908 والذي يعد لبنة أساسية مهدت لدخول علم النفس وعلم الاجتماع الى المؤسسات الإصلاحية، مما جعل بعضها بولاية نيويورك سنة 1913 تسمح بتقديم الخدمات النفسية والاجتماعية لنزلائها، ثم بعد ذلك سيتم الإعتراف بالتدخل الإصلاحي كعمل مهني سنة 1972، كما ستوافق الجمعية الامريكية لعلم النفس سنة 1978 بإجراء فترة للتدريب في الإصلاحيات لمديري المؤسسات الإصلاحية. في خضم هذا التأسيس تبلورت نظريات واتجاهات عدة تقارب مسار تطور السلوك المنحرف والنزوع نحوه. وقد تبلورت في البداية التصورات الحتمية، والتي ترى أن الفعل الجرمي محكوم بمجموعة من الداوافع، تارة تكون خفية وتارة تكون ناتجة عن قوانين التعلم والإكتساب والتنشئة الاجتماعية، وقد ساهمت هذه الفرضيات في جعل السلوك المنحرف خارج التحكم الذاتي، وأمر وفعل غير مفكر فيه. ومع تطور النظريات ظهرت نظرية الإختيار العقلاني مع مدرسة كيبيكواز، فأصبح سلوك الجريمة خاضع لمنطق

الربح و الإحتمالات. وأن المجرم يختار ضحاياه اعتمادا على دراسة ربحية براغماتية. لكن ومع استناد الأبحاث في هذا المجال إلى الدراسات الطولية التي تتبع السلوك المنحرف لسنوات، تمكنت هذه الدراسات من بلورة براديغم نمائي أصبح ينظر للجريمة ويفسر السلوك المنحرف خارج الحتميات، ويوسع أفق نظرية الإختيار، فتم الحديث عن "مسار السلوك المنحرف" وتمكن السوسيولوجيون والسيكولوجيون من تحديد المبادئ التي تحكمه، مما جعل هذا البراديغم إلى حد ما يعمق الفهم حول السلوك االمنحرف.

الجريمة من منظور الحتمية:

لابد من الإشارة بداية إلى أنه عادة مايتم تصنيف النظريات حسب المجال العلمي الذي اشتقت منه والذي تشتغل حوله، لذلك نجد من منظور Ronald Akers وآخرون (2013) من يصنف النظريات البيولوجية، ومن يصنف النظريات النفسية الاجتماعية أو النظريات الاجتماعية. فيما يتعلق بالنظرية البيولوجية فهي تفسر الجريمة بمتغير أو أكثر من المتغيرات الجينية أو الكيميائية أو العصبية أو الفيسيولوجية، هذا التفسير أحدث نقلة نوعية في التعامل مع مسألة السلوك الإجرامي. وبالتالي أصبح الحديث عن الدوافع الحتيمة والوقوف عند الشرط البيولوجي كمحدد أساسي داخل علم الاجرام.
كما نجد حسب Frank williams و آخرون (2013) أن النظريات النفسية السيكولوجية المرتبطة أو المرتكزة على الشخصية ترى أنه من بين الدوافع أو العوامل التي تدفع الشخص للجريمة هو سوء التكيف العاطفي أو التأخر الذهني أو الإختلالات والسمات النفسية. أما بالنسبة للنظريات الإجتماعية فهي تفسر الجريمة بالإشارة إلى السلوك والذات والمتغيرات المعرفية ضمن إطار الجماعة التي ينتمي ويعيش فيها الفرد، هذه النظرية تتخذ من مسألة الدوافع كمتغيرات معرفية في ارتباط بالسياق لمحاولة شرح وتفسير وفهم الظاهرة. وأيضا تفسر الجريمة من خلال متغيرات ثقافية وبنائية وديمغرافية واجتماعية. إن النظريات الاجتماعية تحاول الإسهام في تحقيق الفهم متعدد الأبعاد لظاهرة الجريمة والدوافع الكامنة وراءها.
لقد استمرت النظرة الكلاسيكية للفعل الجرمي حتى أواخر السبعينات مع Cutr Bartol و Anne Bartol (2016)، وخصوصا تلك المقاربات القائلة بالبنية والحتمية، بدءا بالحتمية الأنثروبولوجية لــ "لومبروزو" وحتمية الليبيدو مع سيغموند فرويد، مرورا بحتمية الوعي الجمعي مع دوركاييم وحتمية الطبقة مع ماركس وانتهاء بحتمية الثقافة الفرعية والجانحة مع الرواد الأوائل لمدرسة شيكاغوا حيث أضحى ينظر إلى الجريمة من حيث فاعلها وعلى أنها نتيجة اختيارات أقرب ما تكون عقلانية. والاختيارات العقلانية هذه مرتبطة ولصيقة بتحليل حصيلة الكلفة والمنافع المتوقعين منها. فالمجرم كفاعل يختار فعله باستراتيجية وعقلانية و موجه بقصدية مبنية.

نظرية الإختيار العقلاني:

تستند نظرية الاختيار العقلاني(RCT) على فكرة أن الجريمة هي نتيجة الموازنة بين تكاليف ومزايا المخالفة والتصرف. وقد نشأت في الاقتصاد على سبيل المثال (بيكر، 1968) وتم تطويرها كنظرية نفسية ضمن التقاليد المعرفية من قبل "كورنيش" و"كلارك" وآخرون (1987). تفيد هذه النظرية أن التجارب العشوائية تبدأ من افتراض أن الناس يسعون إلى الاستفادة بطريقة ما من أفعالهم وأن التصرف المنحرف هو أحد البدائل العديدة المتاحة. وفقًا لذلك، يقوم الفرد بتقييم الفوائد المحتملة (مثل المكاسب المادية) والتكاليف المحتملة للمخالفة (الجهد المبذول؛ مخاطر الوقوع والمعاقبة) وإجراء مقارنة مع تكاليف وفوائد الإجراءات البديلة (Cusson 1994). فإذا كانت فوائد المخالفة تفوق التكاليف، وكانت البدائل أقل "ربحية"، فسيختار الفرد الإساءة. على عكس الاقتصاد الكلاسيكي، حيث يُفترض أن يكون الشخص فاعلًا عقلانيًا تمامًا، وفي هذا الإطار يدرك "كورنيش" و"كلارك" أن عملية صنع القرار ليست منطقية تمامًا ولكنها مقيدة بعدة عوامل بما في ذلك الوقت المتاح والقدرة المعرفية للمجرم والمعلومات التي يمتلكونها. ومع ذلك، فإن الاقتراح الأساسي هو أنه من الضروري فهم عملية صنع القرار هاته.
ونجد عدد من الدراسات تدعم هذه الفكرة العامة، فنجد أن Rettig (1966) أعطى للطلبة سيناريو افتراضي يصف فرصة لارتكاب فعل جرمي (على سبيل المثال: الفوائد المحتملة، وخطر الكشف، ودرجة العقوبة المحتملة) ووجد أن درجة العقوبة لها التأثير الأكبر على قرار ارتكاب الجريمة. وبالمثل، وجد فيلدمان (1977) أن المستجوبين كانوا عقلانيين في معظم الأوقات، حيث أعربوا عن استعدادهم للجريمة عندما تكون المكافآت المحتملة مرتفعة والتكاليف منخفضة.

لقد قام الباحث "رايت وديكر" سنة 1994 بإجراء مقابلات مع 105 منحرف نشطين في حيَّين أمريكيين، 75٪ منهم لم يتم وقوعهم في يد العدالة. فتوصل إلى أنهم وصفوا نهجًا عقلانيًا إلى حد كبير للقيام بالفعل الجرمي. كما أنتجت أبحاث أخرى نتائج مختلطة، كدارسة "بيليفين" وآخرون سنة 1986 حيث وجدوا أن التغييرات في المكافآت أثرت على احتمالية ارتكاب الجريمة فيحين أن التغييرات في التكاليف لم يكن لها تأثيرا. و Nagin[1] وآخرون (2009) وجد أن التغييرات في شدة العقوبات القضائية (مثل زيادة أحكام السجن) لا تحدث فرقًا كبيرًا في معدلات الجريمة، وبالتالي فإن أحد أسباب العلاقة الضعيفة نسبيًا بين المكافآت والتكاليف والجريمة هو أن نظرية الاختيار العقلاني (RTC) تفترض أن الإساءة سلوك مخطط له، في حين أن العديد من أفعال الجريمة، وخاصة العنيفة منها، تبدو ردود فعل اندفاعية لحالة فورية. ويعترف "كورنيش" و"كلارك" بهذا القيد ويقترحان اعتباره منظورًا للجنوح يمكن من خلاله تطوير نظريات محددة، بدلاً من نظرية عامة للإساءة.

هذا الأمر دفع Loughran[2] وآخرون سنة 2016 إلى اتخاذ مجموعة من التدابير مع عينة من 1354 مراهقًا منحرفا، فقاموا باستخدم التقارير الذاتية لقياس مدى الإساءة والمخاطر المتصورة لمجموعة من الجرائم بما في ذلك القتل والسطو المسلح والاعتداء بسلاح والسرقة. وسألوا أيضًا عن المكافآت الشخصية المتصورة للإساءة (ما مقدار التشويق أو "الاندفاع" الذي ستعطيه)؛ التكاليف والمكافآت الاجتماعية المتصورة (مثل الموافقة أو عدم الموافقة من الأقران)؛ والمكاسب المالية من الأنشطة المشروعة وغير المشروعة. ووجدوا أن القيمة النسبية للمكافآت والتكاليف مجتمعة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بخطورة المخالفة وأن التغييرات في التكاليف / المكافآت ارتبطت بالتغيرات في احتمالية ارتكاب الجريمة بالنسبة لجميع أنواع الجرائم. يشير هذا إلى أن (RCT) لها إمكانات كنظرية عامة للجريمة إذا تم أخذ المكافآت والتكاليف النفسية والاجتماعية في الاعتبار جنبًا إلى جنب مع الطوارئ الخارجية. ولذلك يقترح Akers (1990) أن مثل هذه الصيغ "النفسية-الاجتماعية" لا تضيف شيئًا إلى فهمنا غير الموجود بالفعل في النظريات الأكثر رسوخًا مثل نظرية التعلم الاجتماعي. ومع ذلك، نظرًا لشعبية التحليلات الاقتصادية بين صانعي السياسات في شكل "الاقتصاد السلوكي"، فمن المحتمل أن تستمر نظرية الاختيار العقلاني في إجراء البحوث في مواضيع تستهدف منع الجريمة والانحراف في المستقبل.

السلوك المنحرف من منظور العامل النمائي:

بما أن الفرد ينمو معرفيا واجتماعيا ويتدخل السياق في مسار ذلك النمو، فإننا سنتطرق إلى تناول السلوك المنحرف من منظور نمائي، وهو منظور يعبر عن تفاعل مختلف المجالات المحددة للنمو، وذلك من خلال تتبع أصل ومراحل تكون البراديغم النمائي لفهم السلوك المنحرف للأشخاص، فما هو هذا البراديغم النمائي؟

حسب Marc Le Blanc[3] (2010)، هذا البراديغم يقترح دراسة التغيرات التي تحدث في السلوك المنحرف، بمعنى أن هناك تغير منهجي في مقاربة سلوك الانحراف، فهو سلوك تحدث فيه تغيرات ليست مستقرة وثابتة، أي تغيرات تحدث طوال الحياة، وتعرف تلك التحولات من خلال بحث العوامل المفسرة للظهور وتطور وانطفاء السلوك المنحرف، وهذا هو جوهر هذا البراديغم، فأي سلوك منحرف لابد أن يمر من هذه المراحل الثلاث: الظهور – التطور – الانطفاء.

نشير إلى أن العالم الذي توقع هذا البراديغم وقدم الإرهاصات الأولية له هو Quételet سنة 1842 حيث قام بدراسات حول علاقة السن بنشاط الجريمة، أي قام بدراسة نمائية للسلوك المنحرف، متسائلا ماهي الجرائم التي تكون في الطفولة الأولى والثانية والمراهقة والرشد. وهذه هي الإرهاصات الأولية لهذا البراديغم. إن موضوع البراديغم النمائي سيتم استلهامه من الأعمال التي قام بها Quételet، أما المنهج فسوف يتم استلهامه من الدراسة الطولية ل Glueck سنة 1930، ليصبح الموضوع هو دراسة التصرف المنحرف في مراحل عمرية مختلفة، والمنهج هو الدراسة الطولية، وهذا ما يميز الدراسة في هذا البراديغم على علم الإجرام الكلاسيكي. سيأتي العالم Breuvart وآخرون سنة 1974 من خلال الموضوع الذي وضعه Quételet والمنهج الذي أرساه Glueck وسيجدون بأن مسار الانحراف تحدده أربعة عوامل:

أ). التبكير la Précocité: متى بدأ السلوك؟

ب). تعدد الأشكال Le Plymorphisme

---

1. Carnegie Mellon University, Pittsburgh, PA[1]

2. Department of Criminal Justice and Criminology, University of Maryland[2]

3. Professeur émérite, Ecole de criminologie et Ecole de psychoéducation, Université de Montréal, Docteur honoris causa en [3] criminologie et psychologie, Université de liège.

ج). تردد الجريمة La Fréquence des délits: كم مرة أعاد الجريمة؟
د). خطورة السلوك La gravité des peines

في نفس السياق سيأتي Blumstein و آخرون سنة 1986 وبنفس المنطق سيحدد ثلاث معايير وصفية لمسار الجريمة: المشاركة في الجنوح – تردد الجرائم – خطورتها. وحدد كمعايير إضافية لذلك، سن البداية في السلوك المنحرف و مدة دوام السلوك وسن توقف مسار الجريمة مما سمح له بأن يؤكد بأن البراديغم النمائي لدراسة الجريمة ودراسة النشاط المنحرف يتشابه مع الدراسات السابقة عنه من حيث المفاهيم. لذلك فالسوسيولوجيون والسيكولوجيون الباحثون في العلم النمائي يوظفون نفس المحددات ولكن لهم عنصر إضافي يتمثل في تحديد الآليات التي تؤثر في السلوك المنحرف مدى الحياة. ولكي نصل إلى ذلك لابد من تبني منهج الدرسات الطولية، أي تتبع الفرد عبر مسار نمائي، عوض الدراسات المستعرضة التي تدرس النشاط الجرمي من خلال الوقوف عند الدلالة الإحصائية/ الإرتباطية بين السلوك المنحرف وبعض المتغيرات المرتبطة به، ولكنها لاتدرس تغير هذه العوامل حسب العمر (مثلا وسط الإقامة يؤدي للجريمة، إذا كان الفاعل يجلس مع مجرمين، إذا كانت ظروف أسرية يمكنها أن تسهم في بزوغ السلوك المنحرف) مما يعني أنه يقوم بدراسة ثابثة تدرس التصرف في لحظة معينة، ولكن كيف يؤثر ذلك العامل طوال الحياة؟ لا تقوم بها هذه الدراسات، لذلك نجد البراديغم النمائي الذي يعتمد دراسة طولية يشير إلى البحث في سيرورة هذه العوامل،أي كيف تتغير مع مرور الوقت وتؤثر في السلوك الجرمي؟

إن البراديغم المستعرض لا يميز بين عوامل الظهور وعوامل التطور وعوامل الإنطفاء، فهو يقر بأن هناك علاقة بين هذا العامل وذاك، ولكن لا يحدد هل هذا العامل هو عامل ظهور أم عامل تطور أم عامل انطفاء؟ فهذه الدراسات المستعرضة تقول هناك علاقة، ولكن لا يصرح بطبيعة هذه العلاقة. هذه الملاحظات المنهجية ستدفع المهتمين بالبراديغم النمائي من خلال مجالين للدراسة:

أ. تحليل دينامية السلوك المنحرف من الطفولة إلى نهاية الحياة
ب. . تمييز العوامل المفسرة التي تسبق وتصاحب وتلي السلوك (قبل – أثناء – بعد)

بخصوص العنصر الأول يشير إلى كون السلوك المنحرف متلازمة غير متجانسة ودورية، مما يستوجب إيلاء الإهتمام للتغيرات والتحولات بالنسبة للمعايير الإجتماعية والمعايير المتفق عليها للسلوك طوال مراحل الحياة، كما تهتم بالانحرافات التي تحدث للشخص مقارنة مع معايير متفق عليها. يصبح إذن لدينا السلوك المنحرف يشمل عددا من السلوكات الشاذة غير المتفق عليها.

فما هو هذا المتفق عليه ؟ يمكن أن يكون تلك السلوكات التي يراها البالغون/ الراشدون غير لائقة للفرد، حتى نصل إلى السلوكات التي يعاقب عليها القانون. إذن عندما نقول أن علم الجريمة يدرس السلوك المنحرف، ما هو هذا السلوك المنحرف؟ هو الذي يحدده الراشد بكونه لايجب أن يرتكب حتى نصل لسلوكات يقر القانون بعدم السماح بارتكابها. مثلا مراهق يدخن، فهذا سلوك يرفضه المجتمع ويرفضه الراشد، ولكن مراهق يسرق فهذا سلوك يرفضه القانون. إذن فالسلوك المنحرف يمكن أن يبدأ من أبسط تصرف يرفضه الراشد إلى التصرفات التي يرفضها القانون. مادام هناك عدد من السلوكات يمكن اعتبارها عادية إلى ان نصل لسلوك معين فنقول هذا سلوك منحرف حتى نصل لسلوك يعاقب عليه القانون، إذن هناك خط متدرج من التصرفات (من أبسط تصرف يرفضه المجتمع إلى أعقد تصرف) مما يعني أننا بحاجة إلى مفهوم يجمع هذا الشتات.

إن محاولة التوحيد هذه جعلت من الضروري التعامل مع متلازمة عامة للانحراف، مما دفع الباحثين إلى الاعتكاف على فتح النقاش حول وضع تصور متلازمة للسلوك المنحرف. فسواء كان المراهق يدخن أو يسرق فهي تصرفات منحرفة تختلف فقط في الشدة، بالتالي نحن بحاجة إلى بحث وفهم المتلازمة العامة للانحراف.

المتلازمة العامة للإنحراف:

أكد كل من Bouthillier و Le Blanc سنة 2003 وجود متلازمة السلوك المنحرف فعلا، والذي يضم مختلف أشكال الأنشطة المنحرفة، وقد تم هذا الأمر من خلال دراسات احصائية تبحث الإرتباط بين مختلف الانشطة المنحرفة وتجميعها في هرم، وبالتالي الحديث عن عامل للانحراف كما هو الشأن بالنسبة لمعامل الذكاء. فأصبح لدينا متلازمة وتصور يجمع كل التصرفات المنحرفة، وهذا سمح بدراسة الظاهرة أكثر. حيث سنتجاوز تعدد الاشكال وننتقل إلى وحدتها. فمنذ 2003 أصبحنا نتحدث عن متلازمة سلوكية أطلق عليها اسم «انحراف عام Déviance Générale» وهي تضم مختلف الأنشطة المنحرفة، ولكن هذا لايمنع من اعتبار أن كل سلوك منحرف يمكن دراسته دراسة مستقلة.

نخلص إلى أن المنظرين والباحثين من علماء الاجتماع وعلماء النفس في الجريمة يتفقون على الإعتراف أن كل السلوكات المنحرفة تشكل عرضا لمتلازمة هرمية للسلوك. وقد تم تحديد عدد فئات السلوكات المنحرفة في 12 فئة، وهي فئات قارة لا

اختلاف فيها من حيث متغيرات: السن، التردد، التنوع، النوع، الظهور...هذا السلوك المنحرف فعلا متلازمة ولكن غير متجانسة Hétéro typique لماذا؟ فالسلوك المنحرف يتمظهر في استمرارية وتغير خلال مراحل الحياة، فهو يستمر ولكن يستمر في أشكال متعددة. وكمثال على ذلك: فخلال الطفولة يظهر السلوك المنحرف كخليط من الصراع مع السلطة (الأبوية / المدرسة) والإعتداء، وخلال المراهقة تزداد خطورة وتنوع التصرفات المنحرفة وتظهر سلوكات خارجة عن القانون (السرقة) والتصرفات غير الحذرة (السرعة مثلا)، خلال الرشد السلوكيات السابقة تختفي ويتم تعويضها بصراعات (مع رب العمل/ العنف الزوجي/ التهرب الضريبي)...نلاحظ تطورا السلوك، لذلك فمسار السلوك المنحرف يشبه الحرف اللاثيني (U) ونمثل له بالخطاطة التالية كما اقترحها الباحث Le Blanc.

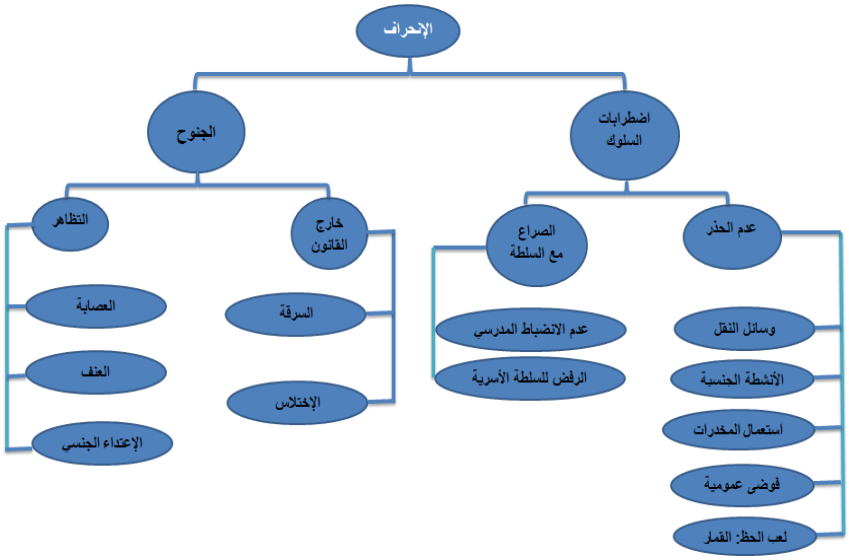

الخطاطة (1): السلوك المنحرف: البنية الهرمية (Le Blanc 2010).

من خلال الخطاطة نلاحظ أن هناك مجالين يتفرعان عن «السلوك المنحرف»، وهما مجال «اضطرابات السلوك» ومجال «الجنوح»، وكل مجال بدوره يتفرع إلى مكونين وكل مكون محدد بأنشطة.

- بالنسبة للمجال الأول «اضطرابات السلوك»، نجد ضمنه:

- مكون أول اصطلح عليه «تصرفات عدم الحذر»، وتعبر عنه خمسة أنشطة منحرفة وهي: تصرفات منحرفة مرتبطة «بوسائل النقل» (كالسياقة بدون رخصة أو السياقة المتهورة والخطيرة)، تصرفات منحرفة مرتبطة «بالأنشطة الجنسية» (كالشذوذ، الدعارة، الإباحية)، أنشطة «استعمال المخدرات» (كالتدخين، استعمال الكحول، أدوية نفسية، المتاجرة في الأدوية النفسية)، أنشطة «الفوضى العمومية» (في مكان عام، أثناء نزهة، تعطيل الأمن العام)، «أنشطة لعب الحظ» (كالقمار، الرهان).
- مكون ثان اصطلح عليه «الصراع مع السلطة»، ويعبر عنه نشاطين هما: «عدم الانضباط المدرسي» (كالغش، تحدي السلطة، التغيب، الهدر، التخويف، ضرب الأساتذة)، و«رفض السلطة الأسرية» (كالعصيان، تحدي السلطة، الدخول للبيت في ساعات متأخرة ليلا، الهروب، التخويف، ضرب الأسرة).

- فيما يخص المجال الثاني «الجنوح» فنجد ضمنه:

- مكون أول اصطلح عليه «ضد القانون» ويشمل «أنشطة السرقة» (مرتكبة من قبل قاصرين، خطيرة، شراء أو بيع أشياء مسروقة)، كذلك نشاط «الإختلاس» (كتقديم وثيقة هوية مزورة، كذب مزمن، الدخول لأماكن دون الأداء).
- مكون ثان هو «التظاهر» ويشمل أنشطة «التخريب» (إشعال الحرائق) و«العنف» (ترهيب، شجار، اعتداء) و«الاعتداء الجنسي» (اللمس، اغتصاب، البيدوفيليا).

نخلص من خلال ذلك إلى أن تجميع السلوك المنحرف في 12 فئة يسمح لنا بالقول أنه يمكن أن يتمظهر في شكل متلازمة، وهذه المتلازمة متنوعة تقتضي مقاربتها الحديث عن مسار السلوك المنحرف.

المسار الذي يقطعه التصرف المنحرف La Cours de la Conduite Déviante

لدراسة تسلسل الأحداث المنحرفة في حياة الأشخاص نجد أمامنا مقاربتين: إما أن ندرس آليات التغيير الكمية أو آليات التغير الكيفية. فالبنسبة للتغيرات الكمية يمكن تعريفها باعتبارها قياس تطور وانحدار الأنشطة المنحرفة، وهذه التغيرات تتمظهر في شكل تغيرات في مستوى الأنشطة كالمشاركة و شدة وتردد السلوك المنحرف وعدد مرات المشاركة. كما تظهر هذه المعطيات الكمية في اتجاه التغير نحو التطور أو التراجع، بالإضافة إلى تسارع هذه التغيرات، زد على ذلك قياس تباطئ الآليات المؤثرة في السلوك. الملاحظ أن هذه المعطيات يمكن قياسها وهنا يكمن الطابع الكمي الذي تتسم به. أما بخصوص التغيرات الكيفية، فهي التي من خلالها يتم وصف مسار التغيرات كمدى ممارسة سلوكات جديدة، متى تظهر؟ الإحتفاظ بالسلوك وتوقف السلوك، هل يوجد أكثر من سلوك في نفس الوقت؟ هل توجد سلوكات لا تتطور في نفس الوقت؟ هذه كلها معطيات يمكن وصفها كميا.
نخلص إلى أنه مادام البراديغم النمائي يؤمن بأن السلوك المنحرف يتغير، إذن ما هي آليات التغير؟ البراديغم النمائي يحدد نوعين من آليات التغير: آليات كمية وآليات كيفية يمكن وصفها، وأي دراسة للسلوك الاجرامي يجب أن تأخذ بعين الإعتبار هذه الآليات حتى يتسنى لها تحليل عمق التصرف الجانح.

ماهي مسارات السلوك المنحرف؟

هذا التساؤل يسير في اتجاه فهم السلوك الإجرامي وذلك من خلال معرفة الطرق التي يتخذها السلوك المنحرف. والمتفق عليه حسب البراديغم النمائي أن هناك سيرورات ثلاث تشكل مسار السلوك المنحرف وهي: التحريض و التطور وانحدار السلوك. بمعنى وصف هذا السلوك خلال مراحل الحياة، وتأخذ السلوكات ثلاث مسارات:

1. تصرفات الانحراف المناسباتية
2. تصرفات الانحراف الإنتقالية
3. تصرفات الانحراف الشرطية.

وهذا يتفق مع تصور علم نفس الإجرام الذي يصنف الانحراف إلى محدود في المراهقة ومستمر مدى الحياة.
ما المقصود بالتصرف المنحرف المناسباتي؟ نسبته لدى المراهقين تمثل 45%، وهي سلوكات جانحة بدون معنى، أي لا دلالة لها، فهي فقط بعض الخروقات البسيطة، وهي مركزة في مرحلة محدودة من المراهقة ويمكن أن تكون في أي مرحلة من مراحل المراهقة (البداية، المنتصف، النهاية) ولكن مدتها محدودة، لا نميز فيها بين الذكور والإناث أي متساوية ونجدها لدى جميع الطبقات الإجتماعية.
في حين نجد السلوكات المنحرفة الإنتقالية تتميز عن النوع الأول بدرجة خطورتها العالية ومدتها الأطول وتنوعها الكثير، فهي إذن سلوكات أكثر تنوعا، أكثر ديمومة، أكثر خطورة. أيضا تمثل نفس النسبة لدى المراهقين (45%)، حيث تدوم لسنوات بتردد أكبر يصل إلى مابين 3 إلى 5 خروقات في السنة. ولكنها تظهر لدى المراهق إما في البداية أو منتصف المراهقة ولا تظهر في النهاية. لذلك تسمى بأزمة منتصف المراهقة.
أما السلوكات المنحرفة الظرفية (الشرطية) فتأخذ معنى ظرفي، وتتميز بثباتها، بمعنى لا تنتهي مع المراهقة. كما تتميز بخطورتها، هذه التصرفات تبدأ مبكرا حوالي 10 سنوات وتتطور من خروقات بسيطة إلى جنح كبيرة قبل 15 سنة، بمعنى يحدث تطور سريع، ففي غضون خمس سنوات يتم التحول لارتكاب جنح كبيرة. وهي تظهر وتتجلى بشكل واضح في نهاية المراهقة. الملاحظ أن 60% من الجانحين يسجلون في هذه القائمة، أي من بين الذين تعتقلهم الشرطة، أما هذا النوع من التصرفات فيمثل مابين 5% إلى 10% من المراهقين.

التنظيم الذاتي للتصرف المنحرف L’autorégulation de la conduite déviante

في الوقت الحالي علم الجريمة له من الادوات ما يسمح له بوصف وتفسير دورة كل أشكال السلوكات المنحرفة وتحديد آليات ظهورها وتطورها وانطفائها. ومن بين الادوات الموظفة نجد براديغم النظام والفوضى Le Paradigme de l’ordre et du Chaos وهو يقوم على عدة مبادئ تعتبر أن النظام الذي يشكل متلازمة السلوك المنحرف مفتوحة على مختلف العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية التي تميز الفرد (Le Blanc, 2005 ; 2009). يتميز هذا النظام بكونه معقد ويتكون من هرمية من

التمظهرات. فهو يحافظ على طاقته (التنظيم الذاتي) وفق ايقاع داخلي حسب آليات الظهورl 'apparition، التطور Développement، الإنحدار Maintien لأشكال السلوك المنحرف. وتتميز الدينامية التطورية لهذا السلوك المنحرف بكونها دائرية وليست خطية. فما هي مبادئ هذا البراديغم؟

عموما تتحدث الادبيات المهتمة ببراديغم التنظيم الذاتي أن هناك أربعة مبادئ أساسية تحكم هذه الفرضية المفسرة للسلوك المنحرف وهي على الشكل التالي:

أ). مبدأ استقامة التطور L'Orthogenése: وهي فرضية تقول بأن الحياة نزعة متأصلة للتطور بفعل قوى مسيرة داخلية أو خارجية، بمعنى أن الفعل المنحرف يسير لغاية وهناك نزعة اتجاهه، هناك اذن قيود تحكم السلوك، فسلوك المنحرف ليس استجابة لعوامل خارجية لم يقدر المنحرف على مواجهتها بل هناك نزعة تحكم تطور السلوك، إنه يتطور كيفما كانت الظروف الخارجية.

ب). مبدأ الحساسية للشروط الأولية: فالشرط الأول يبقى لديه تأثير، أي شيء سنقوم به فيما بعد لن يغير في السلوك.

ج). مبدأ الاحتمالية العشوائية المنظمة: هناك عشوائية لا يمكن ضبطها.

د). مبدأ التجاذب والتنافر بين السلوك: بخصوص السلوكات المنحرفة هناك سلوكات تتجاذب بينها وأخرى تتنافر بينها، فمثلا الجنوح واستهلاك المخدرات نشاطين متجاذبين، كذلك الإنخراط في عصابة واستهلاك المخدرات. فالسلوك المتجاذب لديه خاصية مغناطيسية وهي ميل هذا السلوك إلى تكراره، فبمجرد بداية سلوك منحرف سيتكرر، وبمجرد القيام بسلوك بالضرورة سنعيده وهذا هو المغناطيسية. وتختلف هذه السلوكات المتجاذبة بينها من حيث القوة، وتتجسد هذه القوة في طبيعة السلوك، كمية السلوك ومدة السلوك وتردد السلوك. بمعنى هذه القوة لها تأثير على السلوك، فمثلا إذا ما أردنا تطبيق هذه المعايير على الكحول، فطبيعة المشروب تعني ما نوع المشروب؟ والكمية تعني هل كأس أم قنينة؟ وبخصوص المدة هل تم شربه في ربع ساعة أم ساعة؟، وفيما يخص التردد فالمسألة تعني هل مرة كل أسبوع أم كل يوم؟ ومن خلال هذه المعايير يتم استخراج معيار الحرية، فمثلا: شخص أول يشرب عدة كؤوس من الكحول لمدة 15 دقيقة عدة مرات في الأسبوع: احتمال تكرار هذا السلوك عالية جدا. وبالنسبة لشخص ثان يشرب كأس لمدة ساعتين مرة في الأسبوع: احتمال تكرار السلوك ضعيفة. إجمالا نوضح لمسألة التنظيم الذاتي من خلال الخطاطة التالية:

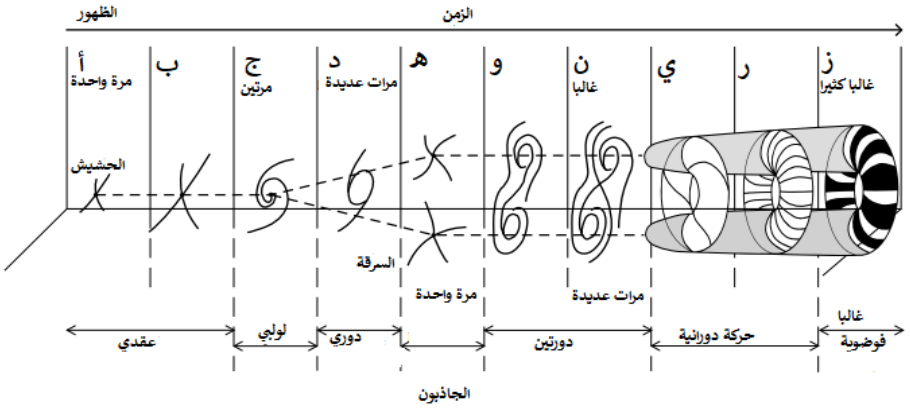

خطاطة رقم (2): نموذج التنظيم الذاتي للتصرف المنحرف: الحشيش والسرقة Le Balanc 2009.

نلاحظ من خلال الخطاطة أن السلوك كان مرة في الأسبوع و يسمى سلوك عقدي Node، بمعنى أنه يستشكل كعقدة واحدة فقط، وهو الموضح في المرحلتين (أ) و (ب). ثم سيتحول بعد ذلك إلى مرتين في الأسبوع ويصطلح عليه السلوك اللولبي Spirale وتمثله المرحلة (ج)، هذا السلوك اللولبي سيتطور ليصبح عدة مرات في اليوم هنا نتحدث عن سلوك دوري Cyclique، فهذا السلوك الذي يصبح مرات عديدة في اليوم يتحول إلى سلوكات أخرى كالسرقة مثلا كما هو الحال في المرحلة (د)، فمثلا يبدأ بتدخين الحشيش، ويوما ما عندما لا يجد مالا لشراء الحشيش فسيسرق، فتبدأ السلوكات في التفرع: عقدي Node – لولبي Spirale – دوري Cyclique. فنصبح أمام سلوكات متجاذبة فيتحول السلوك ليتشكل من سلوكين دوريين، لتنتقل تلك السلوكات في حركة دورانية Torus كما هو موضح خلال المرحلتين (و – ن). إذن عندما تصبح مجموعة من السلوكات دورية (تدخين الحشيش كل يوم والسرقة كل يوم) هنا تحل الفوضى Chaotique في سلوك الشخص، بمعنى يصبح هناك يقين بأن سلوكا جديدا منحرفا سيظهر ولكن لا يمكن توقع هذا السلوك.

خاتمة:

يظل مجال الجريمة منفتحا على التفسيرات المتعددة، ومما لا شك فيه أن التكفل يجب ان يستند إلى المستجدات التي تدمج مختلف مقاربات سوسيولوجيا التربية وعلم النفس والصحة، مع ضرورة استحضار البعد النمائي المبني على الدراسات الطولية. لذلك نرى أن تتبع التصرفات المنحرفة وتحليلها واقتراح تفسير لبدايتها وتطورها وانحدارها ليعتبر مطلب ملح لتوفير قاعدة بيانات لتأسيس براديغم مفسر لسلوك الانحراف. امام هذه المستجدات العلمية نرى أن الدراسات الاكاديمية عليها ان تسير في اتجاه بحث التصرفات والسلوكات المنحرفة التي تسم مسار الانحراف والجريمة. بهذا المعنى نكون بصدد التأسيس لمقاربة وقائية تعمل على جرد مختلف مكونات هذا المسار . إن البعد التكويني النمائي للانحراف أصبح يفرض نفسه علينا كباحثين وكمتدخلين، لأن المقاربات التقليدية المستندة إلى الحتميات أو المقاربات الجزائية العقابية على مر العصور لم تستطع ثني المجرم عن العودة للجريمة، لماذا؟ لأن الآليات المتحكمة في السلوك والمتدخلة في تطوره ونموه يجب أن تفهم وتعتمد كمدخل تربوي ضمن المناهج التعليمية.

الرايه الدولية الالكترونية
INTERNATIONAL ELECTRONIC ALRRAYIH

International Academic Journal in Educational and Psychological Sciences

المجلة الأكاديمية العالمية في العلوم التربوية والنفسية

Website: http://iajour.com/index.php/eps

ISSN: 2708-7255

The socio-psycho-developmental path of deviant behavior

Najat Basso[1]*, Hamza Chainabou[2],

[1]Faculty of Education Science, Rabat, Morocco
[2]University Mohamed 5, Rabat, Morocco
dr.hamzachainabou17@gmail.com

Submission date:23/7/2023 **Publishing date:3/9/2023**

Abstract:

This article, tagged: “The Psycho-developmental Path of Deviant Behavior,” seeks to shed light on a fundamental angle in the field of developmental criminology that is related to the emergence of a new theme that analyzes the deviation syndrome and its evolution path. Those who follow accumulated literature on this topic will notice that analyzing and understanding crime started from the theory of determinism through the theory of choice to the theory of chaos. It can be said at the beginning that research in the field of crime was dominated by deterministic interpretations, and then after the work of "Lombroso" there will be theories based on choice, rationality and decision-making, but this work will reach a sirt of completeness with the formation of the developmental paradigm. This transition has contributed to laying the foundations for an explanatory and applied developmental paradigm that approaches deviant behavior.

Keywords: ***Deviant Behavior; Determinism; Developmental Paradigm; Choice and Rationality; Chaos; Path; Self-Regulation.***

References:

[1] Apel, R. (2013). Sanctions, perceptions et criminalité : implications pour la dissuasion criminelle. Journal of Quantitative Criminology, p. 29(1), 67-101. https://doi.org/10.1007/s10940-012-9170-1.

[2] Glowacz, F. Bron, M. (2017). Psychologie de la délinquance. 4eme Edition, de Boeck.

[3] Francis, T. Cullen, C. Jonson, L. Daniel, S. (2011). Prisons Do Not Reduce Recidivism : The High Cost of Ignoring Science, SAGE Publications ; PP49- 65. https://doi.org/10.1177/0032885511415224.

[4] Frank, P. Williams III, Marilyn, D. Mchane (2013). Criminological Théory, Pearson, 7° édition, PP 25-34.

[5] Le Blanc,M. (2010). Un Paradigme développemental pour la criminologie : développement et autorégulation de la conduite déviante. Criminologie, Vol. 43, n°2, P. 401-428. https://doi.org/10.7202/1001783ar.

[6] Thomas A. Loughrn, Ray Paternoster, Aaron Chalfin, and Theodore Wilson (2016). Can Rational Choice Be Considered A General Theory Of Crime ? Evidence From Individual-Level Panel Data, American Society of Criminology, Criminology Volume 54 Number 1 86–112. https://doi.org/10.1111/1745-9125.12097.